الأمم المتحدة

A/HRC/49/24

الجمعية العامة

Distr.: General
16 May 2022
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والأربعون

28 شباط/فبراير – 1 نيسان/أبريل 2022

البندان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

حالة حقوق الإنسان في أفغانستان

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان S-31/1 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه في دورته التاسعة والأربعين تقريراً مستفيضاً عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان يركز على أمور منها مساءلة جميع من ارتكَب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق النزاع. وينبغي قراءة التقرير بالاقتران مع تقرير المفوضة السامية عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، وإنجازات المساعدة التقنية في ميدان حقوق الإنسان (A/HRC/49/90).

* تأخر تقديم هذا التقرير عن موعده لتضمينه أحدث المعلومات.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- المقدمة والمنهجية

1- يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان S-31/1 الذي طلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه في دورته التاسعة والأربعين تقريراً جامعاً يركز على أمور منها مساءلة جميع من ارتكب انتهاكات وتجاوزات لحقوق الإنسان في سياق النزاع.

2- ويركز التقرير بشكل رئيسي على الفترة الممتدة من اعتماد قرار مجلس حقوق الإنسان S-31/1 في 24 آب/أغسطس 2021 إلى نهاية شباط/فبراير 2022. ويقدم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان في أفغانستان، ويسلط الضوء على المسائل المثيرة للقلق، بما في ذلك حالات انتهاك الحق في الحياة والسلامة البدنية، والتمييز الجنساني والعنف ضد النساء والفتيات، وانتهاك الحق في حرية الرأي والتعبير والتجمع السلمي، والقيود غير المبررة على حرية التنقل، والمساءلة، وإقامة العدل. ويولي التقرير اهتماماً خاصاً للمسائل المتصلة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحالة النساء والفتيات.

3- ومع أن الإطار القانوني المحلي لأفغانستان آخذ في التطور، فقد استُخدمت معاهدات الأمم المتحدة الأساسية السبع لحقوق الإنسان التي لا تزال أفغانستان دولة طرفاً فيها، ولا تزال ملزمة بها، معياراً لهذا التقرير[(1)].

السياق

4- سيطرت طالبان على العاصمة كابول، في 15 آب/أغسطس 2021، بعد تقدم عسكري سريع. وأكملت القوات العسكرية الدولية انسحابها من أفغانستان في 30 آب/أغسطس 2021. وكانت طالبان قد سيطرت، بحلول 6 أيلول/سبتمبر 2021، على ولاية بنجشير، آخر جيب من جيوب المقاومة المسلحة[(2)]. وتسبب الانهيار المفاجئ وغير المتوقع لقوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، وما رافقه من انهيار فعلي لسيطرة الحكومة، في فوضى وخوف غير مسبوقين في أنحاء كثيرة من البلد، لا سيما في كابول. ومنذ 15 آب/أغسطس 2021، سُجل انخفاض كبير في الهجمات المسلحة في أفغانستان وانخفاض كبير في الخسائر بين المدنيين. ومع استمرار العنف هنا وهناك، يعيش المدنيون حالياً في سلام نسبي.

5- وفي 7 أيلول/سبتمبر 2021، أعلنت طالبان عن تشكيل حكومة تصريف أعمال، إلى جانب تعيينات في مناصب إدارية رئيسية أخرى على الصعيد الوطني وعلى صعيد الولايات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان جميع أعضاء إدارة الأمر الواقع من الرجال، معظمهم من البشتون، مما يعني أن مختلف الجماعات الإثنية والدينية والسياسية والجغرافية في أفغانستان غير ممثلة في الحكومة. ولم تُشرَك المرأة في هذه حكومة الأمر الواقع ولا يُسمح لها حالياً بأي دور فاعل في الحياة السياسية.

ثانياً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

6- قبل استيلاء طالبان على السلطة، كانت أفغانستان بالفعل في وضع اقتصادي هش بسبب الجفاف الشديد الذي دام عدة مواسم، وبسبب محدودية تجارتها الخارجية، والتأثير الاجتماعي الاقتصادي

(1) العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(2) انظر A/76/667–S/2022/64.

لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وانعدام الأمن في سياق استمرار النزاع المسلح. وفي أعقاب استيلاء طالبان على السلطة، تراجع الاقتصاد بشكل كبير، مما أثار أزمة غير مسبوقة أثرت على كامل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغالبية العظمى من السكان في أفغانستان. وتفاقمت الحالة بسبب نظام الجزاءات الذي ما فتئ يطبقه مجلس الأمن على طالبان منذ عام 2015[3] وعلى سلطات الأمر الواقع في البلد حالياً. وإضافة إلى ذلك، جمدت سلطات الولايات المتحدة الأمريكية أصول المصرف المركزي الأفغاني البالغ قدرها 9,5 بلايين دولار من دولارات الولايات المتحدة التي يحتفظ بها مصرف الاحتياطي الفدرالي الأمريكي، وهي أصول تدعم استقرار المصارف المحلية. وبحلول أيلول/سبتمبر 2021، توقف عن العمل العديد من البنوك التجارية، التي كانت بالفعل تحت ضغط شديد بسبب ارتفاع حجم السحوبات النقدية وتحويل العملات، الأمر الذي أفضى إلى عدم قدرة العديد من الأشخاص على سحب مدخراتهم، أو وجدوا أنفسهم مجبرين على إيجاد بدائل.

7- واعتباراً من 15 آب/أغسطس 2021، علق المجتمع الدولي أيضاً المساعدات غير الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان، التي كانت تعتمد عليها جميع الوظائف الحكومية الأساسية تقريباً قبل استيلاء طالبان على السلطة. وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، اعتمد مجلس الأمن القرار 2615(2021) الذي عدّل بموجبه نظام الجزاءات، الذي كان مطبقاً على طالبان منذ عام 2015، للسماح بتقديم المساعدات الإنسانية وغيرها من الأنشطة ذات الصلة. وفي 23 كانون الأول/ديسمبر، حذرت مجموعة من 11 مكلفاً بولايات في إطار الإجراءات الخاصة من أن نظام الجزاءات الحالي يعوق عمل وصيانة البنى التحية التي تُعتبر أساسية لضمان بقاء السكان. وفي 2 شباط/فبراير 2022، أعلنت سلطات الولايات المتحدة أنه سيُسمح للبنوك الدولية بتحويل الأموال إلى أفغانستان لأغراض إنسانية، ومن ثم تمكين وكالات المعونة من دفع رواتب المدرسين وموظفي الرعاية الصحية دون خوف من انتهاك الجزاءات الدولية[4].

ألف- الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء

8- كان للأزمة الاقتصادية أثر عميق على الحق في مستوى معيشي لائق، بما في ذلك الحق في الغذاء. فوفقاً لبرنامج الأغذية العالمي، زاد كثيراً عدد الأشخاص الذين أصبحوا غير قادرين على إطعام أنفسهم وأسرهم بشكل كاف، حيث بلغ عددهم 22,8 مليون شخص، أي زيادة قدرها 37 في المائة من عدد الأفغان الذين يواجهون الجوع الشديد. ومن بين هؤلاء، يعاني ما يقرب من 8,7 ملايين شخص تقريباً مستويات حرجة من انعدام الأمن الغذائي الشديد[5].

9- وإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي، عانت أفغانستان طوال عام 2021 من جفاف ثان في غضون أربع سنوات، وهو ما أثر على 25 ولاية من ولايات البلد الـ 34[6]. ولمّا كان 80 في المائة من السكان يعتمدون بشكل مباشر على الزراعة، فقد تقوضت إلى حد كبير سبل عيشهم وحصولهم على الغذاء[7].

(3) أكد قرار مجلس الأمن 2255(2015) مجدداً تجميد أصول الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بحركة طالبان وفرض حظراً على سفرهم وحظراً على توريدهم الأسلحة، معتبراً أن ذلك يشكل تهديداً للسلام والاستقرار والأمن في أفغانستان على النحو الذي حددته اللجنة ضمن القائمة المنشأة عملاً بقرار مجلس الأمن 1988(2011). انظر https://www.un.org/press/en/2021/sc14750.doc.htm.

(4) انظر https://home.treasury.gov/policy-issues/financial-sanctions/faq/added/2022-02-02.

(5) انظر https://www.wfp.org/countries/afghanistan.

(6) انظر
https://www.ipcinfo.org/fileadmin/user_upload/ipcinfo/docs/IPC_Afghanistan_AcuteFoodInsec_2021Oct2022Mar_snapshot.pdf.

(7) انظر https://news.un.org/en/story/2021/10/1103932.

10- وتفاقم أثر هذا الانخفاض على الإنتاج المحلي بسبب اضطرابات التجارة الدولية، فضلاً عن الإغلاق القصير والجزئي للحدود بعد 15 آب/أغسطس 2021، وهي أمور أفضت إلى زيادة انخفاض كمية المواد الغذائية المتاحة في الأسواق وإلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية[8]. ونظراً لاستمرار أزمة السيولة، ما فتئ الأفراد والبائعون في السوق يواجهون صعوبات في شراء السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك الأغذية والأدوية.

11- ويقدر البنك الدولي أن معدل التضخم من سنة لأخرى في أفغانستان يبلغ حالياً 41,9 في المائة[9]. ونظراً لاعتماد البلد على الواردات، أفضى انخفاض قيمة العملة أيضاً إلى ارتفاع الأسعار. وسجل برنامج الأغذية العالمي زيادات كبيرة في أسعار المواد الأساسية، خلال الفترة من حزيران/يونيه إلى تشرين الأول/أكتوبر 2021، مثل القمح والأرز وزيت الطهي والديزل وغيرها من الضروريات[10].

12- ونتيجة لهذه الأزمة، سلك الناس سبلاً ضارة للتعامل مع الوضع، بما في ذلك اقتراض مبالغ لا يمكنهم تحمل تكاليفها[11]. وقد لاحظت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) زيادة في عمل الأطفال وزواج الأطفال وبيع الأطفال[12]، أثرت بشكل غير متناسب على الفتيات. ففي تشرين الثاني/نوفمبر 2021 مثلاً، تلقت اليونيسف تقارير موثوقة عن أسر عرضت بناتها اللائي لم يتجاوزن 20 يوماً للزواج في المستقبل مقابل دفع مهورهن مسبقاً[13].

13- وطوال السنوات العشرين التي سبقت استيلاء طالبان على السلطة، تحسنت الوصول إلى المرافق الصحية في أجزاء كثيرة من البلد، ويرجع ذلك في معظمه إلى التعاقد مع منظمات غير حكومية وطنية ودولية لتوفير الخدمات الصحية الأساسية على مستوى الولايات والمقاطعات[14]. ولا يزال الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة منخفضاً، حيث يبلغ شهرياً حوالي 8 دولارات عن الشخص الواحد. ومن ثم، يعتمد قطاع الصحة اعتماداً كبيراً على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الشريكة[15]، الأمر الذي يثير تساؤلات بشأن استدامته على المدى الطويل.

14- وفي أعقاب استيلاء طالبان على السلطة، عَلقت معظم الجهات المانحة دعمها للقطاع الصحي بما يتجاوز إتاحة الاحتياجات الإنسانية الأساسية. وسحب البنك الدولي، على وجه الخصوص، تمويله لمشروع "صيحاتماندي"[16]، الذي كان يقدم دعمه المالي للحزم الصحية وخدمات المستشفيات في 31 ولاية من أصل 34 ولاية في البلد (أكثر من 300 2 مرفق صحي من أصل 500 3). وإضافة إلى ذلك، يوجد أكثر من 200 1 مرفق صحي خارج نطاق تمويل البنك الدولي، وتظل لهذا السبب خارج نطاق مشروع "صيحاتماندي". وكانت للأزمة المصرفية وأزمة السيولة آثار سلبية على القطاع الصحي،

(8) انظر https://www.worldbank.org/en/country/afghanistan/overview#1.

(9) انظر https://thedocs.worldbank.org/en/doc/0fa267944e2b004e4dba35e9b014bd89-0310062021/related/Afghanistan-Economic-Monitor-15-February-2022.pdf.

(10) انظر https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000133104/download/.

(11) انظر https://reliefweb.int/report/afghanistan/afghanistan-humanitarian-response-plan-2022-january-2022.

(12) انظر https://news.un.org/en/story/2021/12/1107902.

(13) انظر https://www.unicef.org/afghanistan/press-releases/girls-increasingly-risk-child-marriage-afghanistan.

(14) انظر https://www.usip.org/publications/2020/04/service-delivery-taliban-influenced-areas-afghanistan.

(15) انظر https://www.worldbank.org/en/country/afghanistan/publication/afghanistan-public-expenditure-update.

(16) انظر https://www.worldbank.org/en/results/2020/10/23/delivering-strong-and-sustained-health-gains-in-afghanistan-the-sehatmandi-project.

حيث لم تتمكن مرافق متعددة من دفع رواتب موظفيها أو شـــراء الوقود لتشـــغيل مولداتها الكهربائية. وتوقفت سيارات الإسعاف عن العمل، وما فتئت تنخفض الإمدادات الغذائية المخصصة للمرضى، وهناك خصاص في الأدوية المناسبة[17]. وخلال الأشهر الماضية، تحسن تمويل القطاع الصحي ببطء وبشكل تدريجي بعد أن استأنف الصندوق الاستئماني لتعمير أفغانستان (الذي يديره البنك الدولي) تمويله القطاع، ويسرته أحكام السياسات العامة (بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2615(2021) والترخيصان العامان 19 و20 اللذان أصـــدرهما مكتب مراقبة الأصـــول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية) التي أجازت تمويل الاحتياجات الإنسانية الأساسية.

15- ويتمثل التحدي الآخر الذي أثر على القطاع الصحي في الإمدادات عبر الحدود، حيث أفضى إغلاق الحدود إلى إبطاء تدفق الأدوية وغيرها من السلع ذات الصلة إلى الصيدليات. وواجهت المرافق الصحية خطر انقطاع التيار الكهربائي بسبب انقطاع الإمدادات وانخفاضها، لأن أكثر من 80 في المائة من كهرباء البلد مستوردة من الخارج.

16- وجاء هذا الانخفاض في إمكانية الحصول على خدمات الرعاية الصحية وإتاحتها في وقت تفشى متزايد لمرضي الحصبة والإسهال المائي الحاد وغيرهما من الأمراض التي يمكن الوقاية منها؛ ويرجع هذا الأمر جزئياً إلى مشاكل مستبطنة مثل انعدام فرص الحصول على المياه النظيفة والنظافة الصحية والغذاء الكافي[18]. وفي الفترة بين 3 كانون الثاني/يناير 2020 و24 شباط/فبراير 2022، سجلت منظمة الصحة العالمية 924 172 حالة إصـــابة بكوفيد-19 مؤكدة مبلغ بها في أفغانســـتان، و575 7 حالة وفاة. وحتى 19 شـــباط/فبراير، تمَّ حقن ما مجموعه 309 412 5 جرعات من اللقاحات، غطت حوالي 9 في المائة من السكان[19].

باء- الحق في التعليم

17- خلال السنوات العشرين التي سبقت استيلاء طالبان على السلطة، أُحرز تقدمٌ كبير في قطاع التعليم، لا سيما تعليم الفتيات[20]. فقبل آب/أغسطس 2021، كان ثمة 9,2 ملايين طفل (38 في المائة منهم فتيات) قد التحقوا بالمدرسة - بزيادة بلغت ثمانية أضعاف مقارنة ببداية عقد 2000[21]. ومن بين 4 ملايين طفلة وطفل لم يلتحقوا بالمدرسة، بلغت نسبة الفتيات حوالي 60 في المائة[22]. بيد أنه نظراً لنقص عدد المُدرِّسات والنزاع الدائر ومحدودية الاستثمار، يظل نطاق نظام التعليم محدوداً، لا سيما في المناطق النائية. وما فتئ هذا القطاع، شأنه شأن قطاع الصحة، يعتمد بشكل كبير على الجهات المانحة والاستعانة بمصـــادر خارجية من المنظمات غير الحكومية. وعلاوة على ذلك، لا تزال الهياكل الأســـاســـية للتعليم ضعيفة، حيث تحتاج معظم المدارس، لا سيما في المناطق النائية، إلى تجديد هياكلها.

18- ومنذ آب/أغسطس 2021، أعطت سلطات الأمر الواقع مراراً ضمانات علنية أن تعليم الفتيات سيستمر، لا سيما مرحلة ما بعد الصف السادس، لكن ضمن إطار إسلامي. وفي 18 تشرين الثاني/

(17) انظر https://www.icrc.org/en/document/icrc-scales-support-health-care.

(18) انظر https://www.unicef.org/media/113496/file/Afghanistan%20Humanitarian%20Situation%20Report%20November%202021.pdf.

(19) انظر https://covid19.who.int/region/emro/country/af.

(20) انظر CEDAW/C/AFG/CO/3.

(21) انظر https://www.unwomen.org/sites/default/files/2021-12/Gender-alert-Womens-rights-in-Afghanistan-en.pdf.

(22) انظر https://news.un.org/en/story/2018/06/1011211.

نوفمبر، أعلنت سلطات الأمر الواقع أنه سيُعاد فتح المدارس في آذار/مارس 2022، بما في ذلك مدارس الفتيات لمرحلة ما بعد الصف السادس، في انتظار وضع سياسة تعليمية جديدة. ولم يصدر أي تأكيد من سلطات الأمر الواقع بشأن المناهج الدراسية التي سيجري تدريسها أو ما إذا كانت المناهج نفسها سوف تُدرَّس للبنين والبنات على السواء.

19- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2022، أعلن وزير التعليم العالي بحكم الأمر الواقع أن الجامعات العمومية الـ 40 في البلد ستستأنف نشاطها. وفي 2 شباط/فبراير، فتحت سلطات الأمر الواقع جامعات عمومية للطلاب والطالبات على السواء في المناطق الدافئة من البلد[23]. وفُتحت الجامعات في الولايات ذات الطقس البارد في 26 شباط/فبراير. وفي الوقت الذي أكدت سلطات الأمر الواقع أنه سيُسمح للمرأة بالاستمرار في الالتحاق بالتعليم العالي، شددت على أنه لن يُسمح لها بذلك إلا في الفصول الدراسية التي يُفصل فيها بين الجنسين، وأن اللباس الإسلامي سيكون إلزامياً. وكانت هذه السياسات مطبقة بالفعل في أجزاء مختلفة من البلد قبل استيلاء طالبان على السلطة. ولا تزال هناك مخاوف من أن الفصل الصارم بين الجنسين في الجامعات سيحد بشدة من التحاق المرأة بالتعليم العالي ونوعية التعليم والتعلم. وعلى نحو ما هو موجود في المدارس الابتدائية والثانوية، من غير المؤكد ما إذا كانت جميع الدورات التعليمية ستظل مفتوحة على قدم المساواة للنساء والرجال.

20- وأفضت أزمة التمويل أيضاً إلى أن مدرسي المدارس العمومية، لا سيما المدرسون المتعاقدون، لم يتلقوا رواتبهم الشهرية بشكل منتظم، ولا يعلمون علم اليقين متى سيتقاضون رواتبهم مرة أخرى، أو ما إذا كانوا سيتقاضونها أصلاً. وإضافة إلى ذلك، لا تتوافر أموال لإتاحة مدخلات أساسية يحتاجها التعليم، مثل التمويل اللازم للحفاظ على عمل المدارس، وإتاحة مواد التعليم والتعلم، بما في ذلك الكتب المدرسية، أو دعم تدريب المدرسين، وهي أمور عرضت الأطفال في المدارس العمومية لخطر التسرب المدرسي. وحتى في الحالات التي فيها أُجيز للفتيات الالتحاق بالمدرسة، ظل تعليمهن مقيداً بسبب عدم وجود مدرسات[24]. ووفقاً لليونيسف، واصلت المدرسات والعاملات في إدارة التعليم ملازمة منازلهن، وأُفيد باستثناءات في بعض الولايات في جميع أنحاء البلد[25]. ونظراً لاستمرار القيود، علقت اليونيسف أيضاً فصول التحاق الفتيات بدورات تأهيل المدرسات، التي أتاحت تدريباً للمدرسات ثمة حاجة ماسة إليه[26].

ثالثاً- الحق في الحياة والسلامة البدنية

ألف- حماية المدنيين

21- أسفرت أشهر من الاقتتال بين طالبان والقوات الموالية للحكومة عن خسائر فادحة بين المدنيين في أفغانستان. ففي الفترة من 1 تموز/يوليه إلى 15 آب/أغسطس 2021، سجلت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، 192 2 إصابة بين المدنيين (423 قتيلاً و769 1 جريحاً). وكان من بين هؤلاء الضحايا 371 طفلاً (77 قتيلاً و294 جريحاً) و136 امرأة (27 قتيلة و109 جرحى). وكان ما يقرب من ثلثي الضحايا المدنيين (62 في المائة) خلال هذه الفترة بسبب اشتباكات برية.

(23) فُتحت الجامعات في ولايات قندهار، وهلمند، ونيمروز، وننكرهار، وخوست، وباكتيا، ولغمان، وبكتيكا.

(24) انظر https://news.un.org/en/story/2021/12/1107902.

(25) انظر https://www.unicef.org/media/110331/file/Afghanistan-Humanitarian-SitRep-October-2021.pdf.

(26) المرجع نفسه.

22- وفي الوقت الذي سُجل انخفاض كبير في الخسائر بين المدنيين منذ استيلاء طالبان على السلطة في 15 آب/أغسطس 2021، ما زالت مسألة حماية المدنيين مصدر قلق. وفي الفترة من 15 آب/أغسطس 2021 إلى 15 شباط/فبراير 2022، وثقت البعثة/المفوضية ما لا يقل عن 153 1 إصابة بين المدنيين (ما لا يقل عن 397 قتيلاً و756 جريحاً)، بما في ذلك 173 إصابة بين الأطفال (55 قتيلاً و118 جريحاً) و25 إصابة مدنية بين النساء (11 قتيلة و14 جريحة).

23- وكانت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع الانتحارية وغير الانتحارية السبب الرئيسي للإصابات التي لحقت بالمدنيين. ويرجع ما يقرب من 80 في المائة من جميع الإصابات بين المدنيين خلال هذه الفترة إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، حيث أوقعت أربع هجمات انتحارية نفذها التنظيم غالبية الإصابات بين المدنيين، إذ أسفرت عن مقتل 264 شخصاً وجرح 533 آخرين. واستهدفت هذه الهجمات مطار حامد كرزاي الدولي في كابول في 26 آب/أغسطس 2021، ومنها هجوم واحد على مستشفى في كابول في 2 تشرين الثاني/نوفمبر، وهجومان انتحاريان استهدفا أماكن عبادة للشيعة. وفي 8 تشرين الأول/أكتوبر، أسفر هجوم انتحاري، نُسب إلى تنظيم الدولة الإسلامية - خراسان، أثناء صلاة الجمعة على مسجد شيعي في قندوز، عن مقتل ما لا يقل عن 140 مدنياً وجرح ما لا يقل عن 290 آخرين، من بينهم 38 صبياً على الأقل (13 قتيلاً و25 جريحاً). وسجلت البعثة/المفوضية حالات زرع أجهزة متفجرة يدوية الصنع غير انتحارية على يد تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام- خراسان، استهدفت السلطات الفعلية، مما أسفر عن مقتل وتشويه مدنيين.

24- وكانت الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع من بقايا صفائح الضغط وغيرها من المتفجرات من مخلفات الحرب السبب الرئيسي الآخر الذي ألحق الضرر بالمدنيين منذ 15 آب/أغسطس 2021، بحيث تسبب 61 اعتداء في إيقاع ما لا يقل عن 154 إصابة في صفوف المدنيين، من بينهم 105 أطفال (29 قتيلاً (27 صبياً وفتاتين) و76 جريحاً (55 صبياً و21 فتاةً)). وفي 10 كانون الثاني/يناير 2022، قُتل ثمانية أطفال وجُرح أربعة آخرون عندما انفجرت عبوات من مخلفات الحرب بالقرب من مدرسة في ولاية ننكرهار.

باء- عمليات القتل، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء

25- أعلنت قيادة طالبان مراراً، منذ 15 آب/أغسطس 2021، عن ضمانات الحماية (يشار إليها بمصطلح "العفو العام") للمسؤولين الحكوميين السابقين وأفراد قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، على الرغم من طول فترة النزاع، وتراكم العديد من المظالم، وما عرفه التاريخ الحديث للبلد. ودعا المرشد الأعلى لطالبان، ورئيس وزراء الأمر الواقع، ووزير دفاع الأمر الواقع، ووزير داخلية الأمر الواقع، وغيرهم من كبار المسؤولين، والمسؤولون المحليون في عدة مناسبات مقاتلي طالبان إلى احترام العفو العام والامتناع عن إيذاء المسؤولين الحكوميين السابقين. وعلى الرغم من هذه الالتزامات، تلقت البعثة/المفوضية ادعاءات موثوقة بشأن مقتل أكثر من 130 من قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية السابقة والموظفين الحكوميين أو أفراد أسرهم. ومن بين عمليات القتل هذه، وقعت حوالي 100 عملية قتل خارج نطاق القضاء نُسبت إلى سلطات الأمر الواقع أو إلى المنتسبين إليها. فعلى سبيل المثال، دخل سبعة من أفراد سلطات الأمر الواقع في ولاية بلخ، في 4 تشرين الثاني/نوفمبر، مسكناً خاصاً وأطلقوا النار على امرأتين ورجلين وقتلوهم. وكانت المرأتان وأحد الرجلين موظفين سابقين في قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية.

26- ومنذ آب/أغسطس 2021، تلقت البعثة/المفوضية ادعاءات موثوقة بمقتل أكثر من 50 شخصاً يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام - خراسان، منها حوالي 35 عملية قتل خارج نطاق القضاء نُسبت إلى سلطات الأمر الواقع. وبينما وقع أغلب هذه الحوادث في ولاية ننكرهار في

تشـــرين الأول/أكتوبر وتشـــرين الثاني/نوفمبر 2021، مع فترة لم تقع فيها أي حوادث في كانون الثاني/يناير 2022، سُجلت في الولاية في الأسبوع الثاني من شباط/فبراير 2022 ثلاث عمليات قتل خارج نطاق القضـاء لأشـخاص يُشـتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام – خراسـان. وكان العديد من الذي قُتلوا ضـحايا الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من ضـروب سوء المعاملة على يد سلطات الأمر الواقع. وفي عدد من الحالات، عُثر على جثث مقطعة الأوصال على جانب الطريق.

27- وترتب على اســـتخدام ســـلطات الأمر الواقع القوة دون مبرر وبشـــكل غير متناســـب أثناء الاحتجـاجـات، وخلال عمليـات التفتيش، وعنـد نقـاط التفتيش ســـقوط قتلى وجرحى. وفي 13 كـانون الثاني/يناير 2022، قتلت قوات أمن الأمر الواقع بالرصـاص امرأة شـابة كانت عائدة من حفل زفاف عند نقطة تفتيش أمنية في كابول. وفي أواخر شباط/فبراير 2022، أُفيد بأن وزارة داخلية الأمر الواقع أصـدرت توجيها أمرت بموجبه قوات أمن الأمر الوقاع بالامتناع عن إطلاق النار على المدنيين عند نقاط التفتيش. وأُفيد بأن التوجيه أمر هذه القوات أيضاً بالامتناع عن مضايقة المشتبه فيهم وإهانتهم وضربهم، ونصَّ على أنه ليس لقوات أمن الأمر الواقع الحق في تفتيش المنازل دون أمر من المحكمة، أو بذريعة مراقبة مكان إقامة الشـخص المتهم. وعلاوة على ذلك، أُفيد بأن هذه السـلطات أصـدرت تعليمات إلى قوات أمن الأمر الواقع بأداء واجباتها في حضور محامين وفي وضح النهار.

28- وأنشأت البعثة/المفوضية آلية لتبادل الحالات الموثقة لانتهاكات حقوق الإنسان مع وزارة داخلية الأمر الواقع. ويقترن هذا الأمر مع حوار يرمي إلى إثبات الوقائع، وفتح ســـلطات الأمر الواقع تحقيقات، وضمان المساءلة.

جيم- ظروف الاحتجاز والسجون

29- كانت الظروف في الســـجون في أفغانســـتان أصـــلاً دون المعايير الدولية قبل 15 آب/أغسطس 2021، في حالة اكتظاظ خطير لم تُخفف حدته إلا جزئياً في عام 2020 بفضل عمليات متتالية من الإفراج التي تعود جزئياً إلى جائحة كوفيد-19. لكن منذ آب/أغســـطس 2021، أثر النقص العام في الأموال سلباً على ظروف الاحتجاز، مما أفضـى إلى ندرة كبيرة في الغذاء والرعاية الطبية والملابس ومواد التدفئة. وأفضـى الأداء المحدود للسلطة القضائية، لا سيما في الأشهر القليلة الأولى التي أعقبت الاستيلاء على السلطة في آب/أغسطس، إلى حالات من الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة.

30- وفي كانون الثاني/يناير 2022، أصـــدرت ســـلطات الأمر الواقع توجيهات طالبت فيها بمعاملة المحتجزين وفقاً للشريعة الإسلامية. وفي 4 كانون الثاني/يناير، أنشأ مجلس وزراء الأمر الواقع لجنة رفيعة المستوى، برئاسة المحكمة العليا بحكم الأمر الواقع، لتفتيش السجون ومراكز الاحتجاز، واتخاذ قرار عاجل بشـأن الإفراج عن السـجناء الأبرياء. ومنذ ذلك الحين، أُفرج عن عدد من المحتجزين في مواقع مختلفة في جميع أنحاء أفغانسـتان، بعضـهم على ما يبدو بناء على توصـيات هذه اللجنة والبعض الآخر بناء على قرار السلطات المحلية.

31- ولا تزال هناك شـواغل أيضـاً بشـأن اسـتمرار ممارسـات الاعتقال، والاحتجاز مع العزل التام، وادعاءات التعذيب وغيره من ضـروب سـوء المعاملة التي طالت أفراداً يُشـتبه في انتمائهم إلى الحكومة السابقة، أو إلى قوات الدفاع والأمن الوطنية الأفغانية، أو تنظيم الدولة الإسلامية – خراسان. فعلى سبيل المثال، اكتُشـف، في 15 تشـرين الثاني/نوفمبر 2021، رفات شـيخ قبلي في مقاطعة تشـابارهار في ولاية ننكرهار. وأُفيد بأن قوات أمن الأمر الواقع اعتقلته في وقت ســـابق للاشـــتباه في انتمائه إلى تنظيم الدولة الإسلامية – خراسان.

رابعاً- التمييز والعنف ضد المرأة

32- كان عدم المساواة بين الجنسين والتمييز والعنف الجنساني أموراً لا تزال متجذرة بعمق في أفغانستان حتى قبل 15 آب/أغسطس 2021. وعلى الرغم من ذلك، نشطت المرأة في جميع فروع الحكومة الثلاثة، التنفيذية والقضائية والتشريعية، واضطلعت في الوقت نفسه بدور متنام في القطاع الخاص. وشغلت 27 في المائة من المقاعد في البرلمان، و22 في المائة في مجلس الشيوخ[27]. وبلغت نسبة النساء خمُس موظفي الخدمة المدنية، بما في ذلك في السلطة القضائية. وكان ثمة أكثر من 700 1 إعلامية في البلد[28]. وتولت المرأة مناصب قيادية في المجتمع المدني، بما في ذلك بوصفها مدافعة عن حقوق الإنسان، وأسهمت في التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد. والتحقت نحو 3,5 ملايين فتاة بالمدرسة[29]. ومثَّلت المرأة أفغانستان أيضاً في الألعاب الرياضية على الصعيد الدولي[30] ونشطت في الحياة الثقافية، بما في ذلك الغناء والعزف على الآلات الموسيقية.

33- ومنذ 15 آب/أغسطس 2021، استُبعدت النساء من الحياة السياسية، وعلى نطاق أوسع من القوى العاملة أيضاً. ولم يعد لهن وجود في إدارات الأمر الواقع التي أصبحت تضم رجالاً بالكامل ولا يشغلن إلا عدداً محدوداً من المناصب في الخدمة المدنية. وفي 18 أيلول/سبتمبر، حلت سلطات الأمر الواقع وزارة شؤون المرأة، التي أنشئت في عام 2001 لقيادة الجهود الحكومية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين. واستولت وزارة الأمر الواقع المكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على مباني وزارة شؤون المرأة. وهذا تسبب في خروج النساء اللائي عملن سابقاً في وزارة شؤون المرأة في احتجاجات في كابول، حثَّتْ خلالها طالبان على السماح لهن بالعودة إلى عملهن[31].

34- وأكدت سلطات الأمر الواقع مراراً التزاماتها بدعم حقوق المرأة في إطار الشريعة الإسلامية. وفي 17 آب/أغسطس 2021، أكد المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع، ذبيح الله مجاهد، في مؤتمر صحفي: "سنسمح للنساء بالعمل والدراسة. ... وستكون المرأة نشطة جداً في المجتمع لكن في إطار الإسلام"[32]. وفي رسالة موجهة إلى الأمم المتحدة مؤرخة 10 أيلول/سبتمبر، أكدت سلطات الأمر الواقع التزاماتها بجميع حقوق المرأة في سياق الدين والثقافة، وتعهدت باتخاذ خطوات ملموسة تدريجياً بمساعدة المجتمع الدولي. وفي 3 كانون الأول/ديسمبر، أصدرت سلطات الأمر الواقع مرسوماً بشأن حقوق المرأة، حدد القواعد التي تحكم زواجها وحقها في الملكية. ويحظر هذا المرسوم الزواج القسري للنساء، ويحظر عرف "بآد" (*baad*)[33]، بمعنى تقديم الفتاة على سبيل الدية، ويمنح الأرامل الحق في الإرث، بالرغم من أنه لا يرقى إلى حد وضع حد أدنى لسن الزواج، ولا يشير إلى حقوق أوسع نطاقاً للنساء والفتيات، بما في ذلك حقهن في التعليم، أو العمل، أو حرية التنقل، أو المشاركة في الحياة العامة.

(27) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27406&LangID=E.

(28) انظر https://en.unesco.org/news/afghanistan-unesco-highlights-key-challenges-education-science-and-culture-country.

(29) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27406&LangID=E.

(30) انظر https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27454&LangID=E.

(31) انظر https://www.aljazeera.com/news/2021/9/18/taliban-replace-ministry-for-women-with-guidance-ministry.

(32) انظر https://www.aljazeera.com/news/2021/8/17/taliban-says-will-respect-womens-rights-press-freedom.

(33) يُستخدم عُرف "بآد"، أو وهب فتاة بوصفها دية لتسوية الخلافات، لإنهاء النزاعات بشأن الجرائم الخطيرة. انظر https://unama.unmissions.org/sites/default/files/harmful_traditional_practices_english.pdf.

35- وفي 17 كانون الثاني/يناير 2022، أعربت مجموعة من خبراء الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان عن قلقها البالغ إزاء مأسسة التمييز والعنف الجنسانيين واسعي النطاق والمنهجيين ضد النساء والفتيات.

36- وفرضت سلطات الأمر الواقع قيوداً حدّت من حرية المرأة في التنقل. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2021، أصدرت وزارة الأمر الواقع المكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إرشادات جديدة لمشغلي وسائل النقل في جميع أنحاء البلد حصرت بموجبها المسافة التي يجوز للمرأة التنقل في حدودها فيما لا يزيد على 72 كيلومتراً إلا أن تكون مصحوبة بمَحرم[34]. وتحظر هذه الإرشادات على سائقي سيارات الأجرة نقل الراكبات ما لم يرتدين الحجاب. وأفادت تقارير بفرض مزيد من القيود على حرية المرأة في التنقل على مستوى الولايات؛ ففي ولاية بلخ مثلاً، أُفيد بأن وزارة الأمر الواقع المكلفة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حظرت على النساء دخول الحمامات العامة في أواخر كانون الأول/ديسمبر، وفي بعض الولايات، أُفيد بأن سلطات الأمر الواقع احتجزت نساء بعد أن اتضح أنهن دون مَحرم.

37- وفي 27 شباط/فبراير 2022، أشار المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع، السيد مجاهد، في مؤتمر صحفي إلى أن سلطات الأمر الواقع ستحظر على الأفغان الذين ليس لهم "مبرر" مغادرة البلد، وأنه لن يكون بمقدور النساء السفر إلى الخارج جواً ما لم يكنَّ برفقة مَحرم. وفي 2 آذار/مارس، أوضح السيد مجاهد تعليقاته هذه قائلاً إن الأفغان الذين يحملون "وثائق قانونية" لن يُحظر عليهم السفر. ولم يصدر أي توضيح آخر بشأن اشتراط أن يكون مَحرمٌ مع النساء المسافرات إلى الخارج.

38- وتؤثر القيود المفروضة على حرية التنقل بشكل سلبي على جوانب أخرى من حياة المرأة، مثل الحصول على الخدمات الصحية وفرص العمل. وفي بعض الولايات، أُفيد بأن النساء مُنعن من الاستفادة من الرعاية الطبية لأنهن لم يكنَّ برفقة مَحرم. وأوضحت التقييمات أن الأسر المعيشية التي ترأسها نساء عرضة بشكل أكبر لخطر الفقر بسبب القيود المفروضة على حرية تنقلهن والقدرة على العمل[35].

39- وكانت للتغيير الذي طرأ على السلطة الفعلية آثار سلبية أيضاً على لجوء النساء، اللائي تعرضن للعنف الجنساني، إلى القضاء وتمتعهن بالحماية، وحصولهن على الدعم. وترتب على وقف نشاط مختلف مقدمي الخدمات العاملين في مجال العنف الجنساني، مثل ملاجئ النساء، فجوة مؤسساتية كبيرة في مساعدة وحماية النساء والفتيات المعرضات للخطر. وأغلقت أغلبية الملاجئ أبوابها بسبب الخوف من الانتقام، أو التهديدات، أو بسبب قيود مالية، وهو ما يجبر النساء والفتيات اللائي يتعرضن للعنف على العودة إلى أوضاع يكن فيها عرضة لخطر شديد أو إلى البقاء فيها. وتأثر الأمن الاقتصادي للمرأة واستقلالها المالي أيضاً بسبب القيود التي فُرضت على حق المرأة في العمل وحقها في حرية التنقل، وهو ما وضع المزيد من الحواجز أمام فرارها من العنف. وإضافة إلى إلغاء وزارة شؤون المرأة، أُلغيت المحاكم المتخصصة ومكاتب الادعاء العام التي كانت معنية بالقضاء على العنف ضد المرأة من ضمن الخطة الإدارية لسلطات الأمر الواقع لعام 2022، تاركة النساء من دون سبيل للحماية داخل نظام القضاء الرسمي. وأفضت هذه القيود أيضاً إلى عدم معرفة مصير قضايا حضانة الأطفال والطلاق التي كانت المحاكم تنظر فيها قبل 15 آب/أغسطس 2021.

(34) انظر https://5pillarsuk.com/2021/12/28/afghanistan-bans-women-from-travelling-long-road-distances-without-mahram/.

(35) انظر https://news.un.org/en/story/2021/12/1107902.

خامساً- الحريات الأساسية

ألف- حرية الرأي وحرية التعبير

40- توسع نطاق حرية الرأي وحرية التعبير بشكل كبير في أفغانستان قبل استيلاء طالبان على السلطة. وعرفت أفغانستان حينها مشهداً إعلامياً دينامياً، حيث كان يعمل هناك 879 1 منفذاً إعلامياً، و203 قنوات تلفزيونية، و349 محطة إذاعية، و327 1 منفذاً للمطبوعات. وأتاح قطاع وسائط الإعلام وظائف لآلاف الإعلاميين، بمن فيهم 741 1 امرأة كانت 139 1 منهن صحفيات[36]. وكانت القنوات التلفزيونية تستضيف مناظرات مباشرة، وبرامج موسيقية، وبرامج ثقافية وتعليمية، من بين برامج أخرى. وفي الوقت الذي كانت وسائط الإعلام تتمتع فيه بحرية غير مسبوقة في العمل، كان الصحفيون وغيرهم من الإعلاميين يتعرضون للعنف والتهديدات والترهيب والتحرش والاعتقالات والقتل[37].

41- وتغير حيز وسائل الإعلام المستقلة والمجتمع المدني منذ 15 آب/أغسطس 2021. فقد أعلنت سلطات الأمر الواقع، في 19 أيلول/سبتمبر، عن مجموعة من 11 مبدأ توجيهياً بشأن الأنشطة الإعلامية لجميع وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية. وتشمل هذه المبادئ نصح وسائط الإعلام بما يلي: عدم تغطية القضايا المخالفة للإسلام والشريعة؛ والعمل بصرامة على تفادي الإخلال باحترام الشخصيات الوطنية والمؤثِّرة، وكذا الخصوصية الوطنية والشخصية؛ والعمل بصرامة على تفادي التلاعب بالمحتويات؛ والمحافظة على الحياد عند إعداد الأخبار والتقارير ونشرها، ونشر الحقيقة لا غير. ويجري إنفاذ هذه القواعد بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء البلد، لا سيما على مستوى الولايات، الأمر الذي يزيد من التأثير على المشهد الإعلامي وعلى التمتع بالحق في حرية الرأي وحرية التعبير.

42- وعرضت سلطات الأمر الواقع الصحفيين للسجن، والاعتداء البدني وللترهيب والمضايقات. ووثقت البعثة، منذ 15 آب/أغسطس 2021، مقتل صحفيين اثنين وإصابة اثنين بجروح جراء هجمات. ووَثقت البعثة 44 حالة احتُجز فيها صحفيون وإعلاميون تعسفاً وتعرضوا للضرب أو التهديد أو الترهيب. ومن بين هذه الحالات، نُسبت 42 حالة إلى سلطات الأمر الواقع واستحال عزو حالتين إلى أي جهة. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر، احتَجز مسؤول كبير في سلطات الأمر الواقع وحراسه الشخصيون سيد راشد كاشيفي، وهو صحفي أُفيد بأنه كان يصور حارسين شخصيين وهما يسيئان إلى نساء في موقع لتوزيع المساعدات في كابول، ثم انهالوا عليه بالضرب. وفي 31 كانون الثاني/يناير 2022، اعتقلت سلطات الأمر الواقع في كابول أسلم حجاب ووارث حسرت، وهما صحفيان في شبكة أريانا التلفزيونية، وأفرجت عنهما في 2 شباط/فبراير.

43- وأصدرت جمعية الصحفيين المستقلين الأفغان، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، بالتعاون مع منظمة مراسلون بلا حدود الدولية، نتائج دراسة استقصائية خلصت إلى أن 312 منفذاً إعلامياً فقط من

(36) انظر https://en.unesco.org/news/afghanistan-unesco-highlights-key-challenges-education-science-and-culture-country.

(37) أفادت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بمقتل 81 صحفياً بين عامي 2006 و2021. انظر https://en.unesco.org/news/afghanistan-unesco-highlights-key-challenges-education-science-and-culture-country. انظر أيضاً https://unama.unmissions.org/sites/default/files/special_report_-_killing_of_human_rights_defenders_and_journalists_2018-2021_-_unama_-_14_february_2021_english_0.pdf.

أصـــل 543 منفذاً مـا زال يعمـل، وأن أكثر من 400 6 صـــحفي فقـدوا وظـائفهم منـذ 15 آب/أغسطس 2021، 80 في المائة منهم نساء[38]. ويعزى هذا الأمر جزئياً إلى انخفاض التمويل والإيرادات.

44- وتواصـــل ســـلطات الأمر الواقع اعتقال واحتجاز الأفراد بســـبب تعبيرهم الســـلمي عن رأيهم أو معارضتهم. وفي 8 كانون الثاني/يناير 2022، اعتقلت سلطات الأمر الواقع فايز الله جلال، وهو أستاذ جامعي، لنشـره حسـبما ذُكر مزاعم ضـدها على وسـائل التواصـل الاجتماعي. وأُفرج عنه في 11 كانون الثاني/يناير.

45- واســتهدفت ســلطات الأمر الواقع الصـــحفيين والإعلاميين أثناء تغطيتهم للتجمعات الســلمية. ففي 30 أيلول/سـبتمبر 2021 مثلاً، أفرجت سـلطات الأمر الواقع عن مرتضـى صـمدي، وهو مصـور صـحفي، بعد ثلاثة أسـابيع من إيداعه الاحتجاز رهن العزل التام عقب اعتقاله في 7 أيلول/سـبتمبر أثناء تغطيته احتجاجات ضـد سـلطات الأمر الواقع في هرات. وفي اليوم نفسـه، احتجزت سـلطات الأمر الواقع تقي دريابي ونعمت نقدي، وهما صـحفيان من "اطلاعات روز" وهما يغطيان احتجاجات النساء في كابول. وأُفيد بأنهما اقتيدا إلى مركز للشرطة في كابول، وجُلدا بشدة قبل أن يُفرج عنهما في 8 أيلول/سبتمبر، بعد أن أصـيبا بجروح خطيرة. واحتجزت سـلطات الأمر الواقع أيضـاً ما لا يقل عن 14 صـحفياً كانوا يغطون الاحتجاجات في كابول في 7 أيلول/ســـبتمبر، ثم أفرج عنهم لاحقاً (أُفيد بأن 6 من هؤلاء الصـــحفيين تعرضـــوا لســـوء المعاملة أثناء اعتقالهم أو احتجازهم). وفي 21 تشـــرين الأول/أكتوبر، اعتدت قوات أمن الأمر الواقع على ثلاثة صـــحفيين كانوا يغطون احتجاجات النســـاء في كابول، وضـــربت صـــحفيين أثناء محاولتها تشتيت المتظاهرين.

46- وتتبادل المفوضـية/البعثة الحالات الموثقة مع سـلطات الأمر الواقع لإثبات الوقائع، وتواصـلان دعوتهما سلطات الأمر الواقع إلى التحقيق في الحوادث وتحميل الجناة المسؤولية.

47- وأظهرت سلطات الأمر الواقع عدم تسامحها مع الموسيقى والفن، وأجبر مناخ الخوف والترهيب والعنف والتهديدات ضد الموسيقيين والفنانين على تواري الكثير منهم عن الأنظار أو الفرار من البلد. وأبلغ عدد من الموســـيقيين والفنانين المفوضـــية بأنهم يشـــعرون بأنهم أصـــبحوا عرضـــة للاعتداء والاعتقال والاحتجاز بسبب شـهرتهم بين الجمهور. وللتخفيف من حدة هذه المخاطر، توارى عن الأنظار العديد من الذين لا يزالون في أفغانستان.

48- ونقلت وســـائط الإعلام عن المتحدث باســـم ســـلطات الأمر الواقع تأكيده أن الإســـلام يحظر الموســـيقى في الأمـاكن العـامـة، لكن ذلـك الحظر لن يفرض بـالقوة[39]. وفي 26 كـانون الأول/ديسمبر 2021، أصـدرت سلطات الأمر الواقع تعليمات لسائقي سيارات الأجرة تحثهم على الامتناع عن تشغيل الموسيقى. وأُفيد بأن بعض المحطات الإذاعية توقفت عن البث بعد أن أمرت سلطات الأمر الواقع بالاستعاضة عن الأخبار والموسيقى ببرامج دينية حصراً.

باء- الحق في التجمع السلمي

49- مع تفاقم الأزمة الســياســية والاقتصــادية والاجتماعية منذ 15 آب/أغســطس 2021، اندلعت احتجاجات ســـلمية في جميع أنحاء البلد. وركزت الاحتجاجات على قضـــايا مختلفة، بما في ذلك حقوق

(38) انظر https://rsf.org/en/news/taliban-takeover-40-afghan-media-have-closed-80-women-journalists-have-lost-their-jobs.

(39) انظـر https://www.theguardian.com/world/2021/sep/05/afghan-musicians-silently-await-their-fate-as-talibans-ban-looms.

المرأة (لا سيما حقوق المرأة في التعليم والعمل والمشاركة في الحياة العامة وحرية التنقل)، ورفع الجزاءات الاقتصادية، وتسوية الرواتب غير المدفوعة، وتوزيع المساعدات الإنسانية. وواجهت سلطات الأمر الواقع بعض هذه الاحتجاجات السلمية، لا سيما تلك التي تركز على حقوق المرأة، بالعنف أو الترهيب. واحتُجز بعض المتظاهرين تعسفاً وتعرضوا للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة. ولتفريق المتظاهرين، لجأت طالبان إلى استخدام القوة، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، والهراوات، والسياط، ورذاذ الفلفل، والغاز المسيل للدموع. وأُفيد بأن سلطات الأمر الواقع في هرات أطلقت، في 7 أيلول/سبتمبر مثلاً، النار على رجلين وقتلتهما، وأصابت عدة أشخاص آخرين بجروح في إحدى المظاهرات. وفي اليوم نفسه، أُفيد بأن سلطات الأمر الواقع في كابول ضربت واحتجزت متظاهرين، بمن فيهم نساء، وما يصل إلى 15 صحفياً كانوا يغطون المظاهرة. وأُفيد بأن سلطات الأمر الواقع استخدمت، في 16 كانون الثاني/يناير 2022، رذاذ الفلفل وأجهزة كهربائية ضد المتظاهرين في كابول. وفي المقابل، لم تواجه الاحتجاجات التي يبدو أنها كانت بتنسيق مع سلطات الأمر الواقع بشأن القضايا التي تدعمها طالبان أي قيود. ففي 21 كانون الأول/ديسمبر 2021 في كابول (مقاطعة الشرطة 9) مثلاً، لم تفرض سلطات الأمر الواقع أي قيود على حوالي 600 متظاهر كانوا يطالبون بالإفراج عن الأصول الأفغانية المجمدة. وفي 15 شباط/فبراير 2022، خرجت مظاهرات سلمية في العديد من عواصم الولايات، حيث احتج مئات المواطنين العاديين ورجال الأعمال والصرافين على قرار اتخذته الولايات المتحدة قبيل ذلك يؤثر على أصول أفغانستان.

50- واقترن قمع التجمعات السلمية بقيود رسمية فرضتها وزارة داخلية الأمر الواقع في 8 أيلول/سبتمبر 2021 حظرت بموجبها أي مظاهرات لا تحظى بموافقة رسمية. وقد أفضت هذه القيود، إلى جانب المقاربة القاسية التي اتبعتها سلطات الأمر الواقع تجاه الاحتجاجات، إلى اشتداد خوف الناس من الانتقام إن هم أعربوا عن معارضتهم السلطات علناً. وما فتئت النساء يلجأن بصورة متزايدة إلى طرق مبتكرة للاحتجاج من داخل منازلهن مثلاً، وارتداء أقنعة الوجه، ورسم الشعارات على الجدران في الليل، والاعتماد بشكل متزايد على وسائل التواصل الاجتماعي لتغطية أنشطتهن.

51- ومن دواعي القلق الشديد التقارير التي تفيد بأن سلطات الأمر الواقع شنت غارات غير قانونية ضد المتظاهرين. وفي 18 كانون الثاني/يناير 2022، زُعم بأن طالبان اعتقلت عظيم عظيمي، الذي أعلن عن تنظيم مسيرة على تويتر ترمي إلى الاحتجاج على زيارة مسؤول رفيع المستوى من باكستان. ولا يزال مكان وجوده مجهولاً. واستُهدفت الناشطات أيضاً. ففي 19 كانون الثاني/يناير، اختُطفت بروانا إبراهيم خيل وصهرها أثناء سفرهما إلى كابول. وفي اليوم نفسه، أُخذت تامانا بارياني وأخواتها الثلاث من منزل في كابول. وفي الوقت الذي نفى المتحدث باسم سلطات الأمر الواقع اعتقال النشطاء، أشار إلى أن للسلطات الحق في اعتقال واحتجاز من ينتهكون القانون[40]. وزعمت تقارير أخرى أن مرسال عيار أُخذت من منزلها في 2 شباط/فبراير وأن زهرة محمدي أُخذت من عيادتها الطبية في 3 شباط/فبراير. وكانت هاتان السيدتان قد شاركتا في احتجاج سلمي قبل بضعة أسابيع. وفي 10 شباط/فبراير، أعرب الأمين العام عن قلقه إزاء حسن أحوال هذه الناشطات، وحث طالبان على كفالة سلامتهن وعودتهن إلى ديارهن سالمات. وفي 11 شباط/فبراير، أفرجت سلطات الأمر الواقع عن السيدة إبراهيم خيل والسيدة عيار والسيدة محمدي، وفي اليوم التالي أُفرج عن السيدة بارياني وأخواتها. وفي 11 شباط/فبراير أيضاً، احتجزت سلطات الأمر الواقع مجموعة تضم 29 امرأة على الأقل وأقاربهن، من بينهم بعض المتظاهرين. وفي 20 شباط/فبراير، أصدرت وزارة داخلية الأمر الواقع مقطع فيديو صوّر عدداً من النساء من المجموعة أثناء احتجازهن وهن يعترفن بأن ناشطات أفغانيات في مجال حقوق الإنسان يُقمن في الخارج شجعنهُنَّ على الاحتجاج، لأن ذلك سيساعدهن على مغادرة أفغانستان. وحتى 28 شباط/فبراير، أُفرج عن العديد من أفراد

(40) انظر https://8am.af/taliban-we-have-the-right-to-arrest-and-imprison-dissidents/ (باللغة العربية).

المجموعة، حسبما ما أُفيد. ومع ذلك، من الصعب التحقق من هذه المعلومات وشروط الإفراج عنهم بسبب القيود التي يُدعى أنها مفروضة وتحول دون قدرتهم على التحدث علناً عن تجاربهم.

جيم- تآكل الحيز المدني

52- على الرغم من الالتزامات العلنية المتكررة لسلطات الأمر الواقع باحترام حقوق الإنسان في إطار الشريعة، تآكل الحيز المدني بسرعة وبشكل كبير منذ عودتها إلى السلطة. فقد عرضت سلطات الأمر الواقع الجهاتَ الفاعلة في المجتمع المدني، بمن في ذلك الناشطات في مجال حقوق المرأة والمدافعون عن حقوق الإنسان، للقتل، والاختفاء القسري، والإيداع رهن الاحتجاز مع العزل التام، والاعتداءات، والتحرشات، والتهديدات، والاعتقالات.

53- ومنذ 15 آب/أغسطس 2021، قُتل 10 ناشطين من المجتمع المدني، نُسب مقتل 5 منهم إلى طالبان. واعتقلت سلطات الأمر الواقع 36 شخصاً آخرين أو ضربتهم أو هددتهم. وفي 25 تشرين الثاني/نوفمبر، في لشكر غاه، أُفيد مثلاً بأن سلطات الأمر الواقع اعتقلت ناشط المجتمع المدني محمد نويد في منزله وعُثر على جثته في 28 تشرين الثاني/نوفمبر تحمل علامات على سوء معاملته. وفي حالات أخرى، لم يُعرف الجناة: فقد عُثر، في 27 تشرين الأول/أكتوبر، على جثة فروزان صافي، وهي ناشطة في مجال حقوق المرأة عمرها 30 عاماً، على مشارف مزار الشريف. ولم ترد تقارير توحي بأن سلطات الأمر الواقع قد حققت في هذه الحوادث واتخذت إجراءات ضد مرتكبيها.

54- وأوقفت المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان نشاطها إلى حد كبير في معظم المقاطعات بسبب خوف الموظفين من التداعيات، وبسبب القيود التي فرضتها سلطات الأمر الواقع عليها والتي تقضي بأن ينحصر نشاطها في المسائل الإنسانية. ويمثل عدم الحصول على التمويل تحدياً آخر يمنع منظمات المجتمع المدني من مواصلة عملها[41].

55- وعمدت سلطات الأمر الواقع إلى حل اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان واحتلال مبانيها، الأمر الذي حال دون أداء موظفيها واجباتهم. ولم تضع سلطات الأمر الواقع أي سياسة بعينها بشأن وضع اللجنة أو ولايتها في المستقبل.

سادساً- الإخلاء القسري

56- المنازعات المتعلقة بالأراضي والممتلكات ليست ظاهرة جديدة في أفغانستان؛ فقد ظهرت بشكل منتظم في العديد من الولايات فيما مضى. ومنذ 15 آب/أغسطس 2021، تلقت البعثة/المفوضية تقارير عن حالات عديدة من هذا القبيل، أضرَّت بمجتمعات الأقليات الإثنية في بعض الحالات، بما في ذلك عمليات الإخلاء القسري لسكان استقروا في ولايات دايكوندي، وهلمند، وبلخ، وساري بول، وجوزجان، وتخار التي يبدو أنها عمليات يسّرتها سلطات الأمر الواقع أو غضت الطرف عنها. ففي مقاطعتي خدير وتاغابدار بولاية دايكوندي مثلاً، تمّ إخلاء وتشريد ما لا يقل عن 400 أسرة من الهزارة قسراً. وفي شباط/فبراير 2022، أفيد بأنه سُمح لمعظم هذه الأسر بالعودة إلى ممتلكاتها. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، تمّ إخلاء نحو 200 أسرة قسراً في مقاطعة نوميش بمحافظة هلمند. وفي الفترة من أيلول/سبتمبر إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تمّ إخلاء 500 3 أسرة في مدينة قندهار قسراً.

(41) تستند هذه المعلومات إلى مقابلات مع مدافعين عن حقوق الإنسان.

سابعاً- المساءلة وإقامة العدل

57- ما فتئ الأثر السلبي للنزاع الذي والفساد المستشري، إضافة إلى التضارب بين القوانين الوضعية والعرفية والإسلامية، يقوض باستمرار عمل وفعالية نظام العدالة في الدولة. وبالمثل، لم فشلت إلى حد كبير محاولات محلية بذلتها مديرية متخصصة، أُنشئت في شباط/فبراير 2018 داخل مكتب النائب العام السابق للتحقيق في مزاعم انتهاك قانون حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أثناء النزاع، بما في ذلك الجرائم الدولية، في ضمان المساءلة والإنصاف لضحايا أخطر الجرائم.

58- وفي 5 آذار/مارس 2020، أذنت دائرة الاستئناف في المحكمة الجنائية الدولية للمدعي العام للمحكمة بالتحقيق في الجرائم المزعومة التي تقع ضمن اختصاص المحكمة المرتكبة في أفغانستان منذ 1 أيار/مايو 2003 وفي دول أطراف أخرى، لكنها ترتبط بما يكفي بالحالة في أفغانستان منذ 1 تموز/يوليه 2002[42]. وفي 26 آذار/مارس 2020، طلبت حكومة أفغانستان، عملاً بالمادة 18(2) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أن يحيل المدعي العام التحقيق بشأن الحالة في أفغانستان إلى السلطات الوطنية الأفغانية؛ وهو ما استتبع أن أحال المدعي العام تحقيقه على النحو الذي يقتضيه النظام الأساسي أثناء النظر في الطلب. وفي 27 أيلول/سبتمبر 2021، التمس المدعي العام إذن الدائرة التمهيدية لاستئناف التحقيق بشأن الحالة في أفغانستان[43]، بعد أن خلص إلى أنه لم يعد هناك احتمال لإجراء تحقيق محلي حقيقي وفعال داخل أفغانستان في الجرائم المذكورة. ولا تزال هذه المسألة معلقة.

59- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أنشأت سلطات الأمر الواقع "لجنة تنقية الصفوف" تتألف من شخصيات رفيعة المستوى من وزارات أمن الأمر الواقع من أجل جملة أمور منها معالجة شكاوى تتعلق بسوء استخدام أعضاء من طالبان السلطةَ. وحتى 21 شباط/فبراير 2022، أُفيد بأن اللجنة طردت أكثر من 000 4 عضو، على الرغم من عدم معرفة تفاصيل محددة عن الانتهاكات أو الجرائم التي ارتكبها هؤلاء الأشخاص[44].

60- وبعد استيلاء طالبان على السلطة في منتصف آب/أغسطس 2021، اختلت النظم القانونية والقضائية التي كان معمولاً بها في السابق، وشاب الكثير من الغموض بشأن القوانين المنطبقة واستبعاد موظفي السلطات القضائية. ومنذ ذلك الحين، سعت سلطات الأمر الواقع تدريجياً إلى استئناف عمل النظام القضائي والمحاكم في جميع أنحاء البلد بموجب الشريعة الإسلامية مع تعيينات عديدة في وزارة عدل الأمر الواقع، والمحاكم العليا والابتدائية ومحاكم الاستئناف بحكم الأمر الواقع، ومكتب المدعي العام بحكم الأمر الواقع، والشروع في استعراض مستمر لمدى امتثال القوانين الرسمية لكل من الشريعة الإسلامية وأهداف وسياسات إدارة الأمر الواقع الجديدة. وفي غضون ذلك، واصلت سلطات الأمر الواقع إقامة العدل بطريقة لا مركزية بدلاً من نظام القضاء السابق، وذلك بالتشاور مع علماء الدين والشيوخ والمجتمعات المحلية.

61- وظل القضاة السابقون والمدعون العامون ومحامو الدفاع مستبعدين في الغالب من نظام قضاء الأمر الواقع ولا يزالون في وضع غامض فيما يتعلق بعودتهم إلى العمل. وفرَّ بعضهم من البلد أو تواروا عن الأنظار خوفاً من انتقام طالبان أو السجناء السابقين الذين سبق أن أصدر هؤلاء أحكاماً في حقهم.

(42) انظر https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=pr1516.

(43) انظر https://www.icc-cpi.int/Pages/item.aspx?name=2021-09-27-otp-statement-afghanistan.

(44) انظر https://pajhwok.com/2022/02/21/4350-undesired-persons-expelled-from-forces-ranks-mufti-hakimi/?rcp_action=lostpassword.

وتلقت البعثة/المفوضية تقارير عن حالات تهديد وتخويف للقضاة والمدعين العامين. وإلى جانب ذلك، صادرت وزارة عدل الأمر الواقع في تشرين الثاني/نوفمبر صلاحية نقابة المحامين الأفغان المستقلة لإصدار تراخيص المحامين، وهي تجري حالياً عملية لإعادة الترخيص لهم.

ثامناً- الاستنتاجات والتوصيات

ألف- الاستنتاجات

62- تمر أفغانستان بمنعطف حاسم سيكون له أثر عميق على المسار المستقبلي للبلد وعلى حقوق الشعب الأفغاني، لا سيما المرأة. فالاقتصاد يقترب من الانهيار بالكامل وما قد يترتب على ذلك من آثار عميقة على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

63- وأفضى الاقتصاد المدمر إلى إجهاد أساليب تعامل الأسر مع الأوضاع، مما أثار شواغل خطيرة بشأن حماية العديد من الأفراد، لا سيما النساء والأطفال.

64- وما فتئت تتراجع حدة الأعمال العدائية المسلحة في أفغانستان منذ 15 آب/أغسطس 2021، وانخفضت معها الخسائر بين المدنيين بشكل كبير. وفي الوقت نفسه، تقلصت المجموعة الكاملة من حقوق الشعب الأفغاني المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

65- وفي الوقت الذي أصبح فيه الشعب الأفغاني على الأقل في مأمن من حدة النزاع المسلح، استمرت عمليات القتل المستهدف والإعدام بإجراءات موجزة لمسؤولين حكوميين سابقين وأفراد قوات الأمن، ولا يزال المدنيون يُقتلون في هجمات تشنها جماعات مسلحة.

66- وكانت لفرض معايير وممارسات جنسانية تقييدية وقيود رسمية آثار سلبية خطيرة على حقوق النساء والفتيات، بما في ذلك حرية تنقلهن وحصولهن على الصحة والتعليم ومستويات المعيشة اللائقة والحماية الاجتماعية. وتمَّ إلغاء القوانين وتفكيك المؤسسات السابقة التي كانت تعمل على النهوض بالمساواة بين الجنسين وحقوق المرأة، فأصبحت النساء، لا سيما الفتيات، أشد ضعفاً. وتقلصت مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية إلى حد كبير.

67- وكان للقيود التي فُرضت على الحق في حرية الرأي وحرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وعلى الحق في المشاركة في الشؤون العامة، وعلى الحيز المدني أثرٌ مخيف جداً على الأفراد والمجتمعات.

68- وفي حين أكدت سلطات الأمر الواقع مراراً التزامها باحترام حقوق الإنسان وفقاً للشريعة، لم توضح بعدُ الأطر الدستورية والقانونية التي ستنطبق فعلياً على حماية حقوق الناس بما يتماشى مع الالتزامات الدولية للدولة. وفي الوقت نفسه، تمّ تفكيك العديد من المؤسسات التي أُنشئت على مدى العقود الماضية لحماية حقوق الإنسان أو توفير الحماية والمساعدة لضحايا العنف، لا سيما النساء.

69- وتعتقد مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن العمل مع سلطات الأمر الواقع يكتسي أهمية رئيسية لتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، لا سيما حقوق النساء والفتيات. فاحترام وحماية حقوق الإنسان والحريات والرفاه لجميع الذين يعيشون في أفغانستان، بغض النظر عن نوع جنسهم أو عمرهم أو إثنيتهم، وقدرتهم على المشاركة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة في جميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للبلد، عناصرُ أساسية لمجتمع شامل للجميع ومستقر ومزدهر. وشددت المفوضة السامية على أهمية وجود عنصر معزِّز ونشط لحقوق

الإنسان ضمن حضور الأمم المتحدة في أفغانستان لرصد حالة حقوق الإنسان، والتفاعل مع جميع الجهات المكلفة بالواجبات ذات الصلة، وتقديم المساعدة التقنية لدعم احترام حقوق الإنسان وحمايتها دون تمييز.

باء - التوصيات

70- توصي المفوضة السامية سلطات الأمر الواقع بما يلي:

(أ) الامتثال التام لالتزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان؛

(ب) احترام وحماية الحق في الحياة وضمان التحقيق الفوري والفعال والمستقل في الحوادث التي تنطوي على خسائر في الأرواح ومساءلة مرتكبيها بموجب عمليات عادلة وفقاً للقانون؛

(ج) ضمان تدريب الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون على الاستخدام المشروع والمتناسب للقوة وفقاً للمعايير الدولية ذات الصلة؛

(د) ضمان حصول الفتيات والنساء على فرص التعليم، وعلى تعليم جيد مساو لذلك المتاح للرجال والفتيان، وفتح مدارس للفتيات من جميع الأعمار في 23 آذار/مارس 2022، على النحو الموعود؛

(هـ) احترام حقوق المرأة في المشاركة بنشاط في جميع جوانب الحياة المدنية والسياسية والعامة والاقتصادية؛

(و) ضمان إمكانية لجوء ضحايا العنف الجنساني إلى القضاء وسبل الانتصاف واتخاذ تدابير لضمان حمايتهم؛

(ز) الوقف الفوري لعمليات قتل الأعضاء السابقين في قوات الدفاع والأمن الوطني الأفغانية والموظفين الحكوميين وضمان حمايتهم؛

(ح) اتخاذ تدابير قانونية وسياساتية وعملية فورية لوضع حد للتعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة، وإنشاء آلية منهجية ومستقلة لرصد أوضاع من سُلبوا حريتهم، بما في ذلك إتاحة إمكانية لجوئهم فعلياً إلى آليات تقديم الشكاوى وسبل الانتصاف؛

(ط) اتخاذ خطوات لإعادة إنشاء آلية وطنية مستقلة وذات مصداقية لتقديم الشكاوى في مجال حقوق الإنسان تتماشى مع المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس)؛

(ي) إلغاء السياسات التقييدية المفرطة المفروضة على الحق في حرية التعبير وحرية التجمع السلمي، وضمان اتساق أي سياسات جديدة مع التزامات الدولة بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وإتاحة بيئة تمكينية للمجتمع المدني والإعلاميين والفنانين والعاملين في المجال الثقافي؛

(ك) الوقف الفوري لجميع أعمال التخويف ضد الصحفيين والإعلاميين والمجتمع المدني، وضمان إجراء تحقيقات فورية وفعالة ومستقلة في حالات التهديد وسوء المعاملة والعنف والاعتقالات التعسفية التي تستهدف الإعلاميين والمتظاهرين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛

(ل) التفاعل بشكل بناء مع البعثة/المفوضية بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حل القضايا ومعالجة الشواغل الفردية.

71- **توصي المفوضة السامية المجتمع الدولي بما يلي:**

(أ) **الاستمرار في بذل جهود متضافرة لدعوة سلطات الأمر الواقع إلى احترام التزامها بحماية واحترام حقوق جميع الأفغان، بمن فيهم النساء والفتيات؛**

(ب) **توسيع نطاق العمليات الإنسانية لتلبية الاحتياجات الأساسية العاجلة، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي، وحق الأطفال والنساء في الصحة، وتعليق الضوابط والشروط التي تقيد العمليات الإنسانية المنقذة للأرواح؛**

(ج) **ضمان ألا يعوق تنفيذ الجزاءات الواجبة التطبيق إلى حد كبير إتاحة الخدمات العامة الأساسية الضرورية للتمتع بحقوق الإنسان، وتمكين الجميع من الحصول عليها؛**

(د) **إتاحة سبل آمنة للأفغان الذين يغادرون البلد وحمايتهم، وتفادي أي إعادة قسرية تنطوي على خطر حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان؛**

(هـ) **ضمان التحقيق في الانتهاكات التي وقعت أثناء النزاع المسلح ومساءلة مرتكبيها وإنصاف الضحايا على النحو المناسب؛**

(و) **ضمان استمرار عنصر معزَّز ونشط لحقوق الإنسان في إطار حضور الأمم المتحدة في أفغانستان.**